قواعد الإفصاح وفق SCF ومدى كفايته في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر

Disclosure rules according to SCF and the extent of its sufficiency in the financial reports of companies listed and not listed on the Algiers Stock Exchange

محمد العيد عمامرة[1*]، مصطفى عوادي، محمد الهادي ضيف الله

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، amamra-mohammedelid@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، mostafa-aouadi@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، difallah-medelhadi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة وفق SCF، من خلال تحليل وقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك عن طريق إعداد مؤشر للإفصاح يتكون من 119 بنداً.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، عدم كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وكفاية الإفصاح في الشركات غير المدرجة في البورصة، كذلك وجود علاقة وثيقة بين كفاية الإفصاح في التقارير المالية ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، معلومات مالية، معلومات غير مالية، قوائم مالية، تقارير مالية.

تصنيف JEL: M41، M42

Abstract: The aim of this study is to find out the adequacy of disclosure in the financial reports prepared in accordance with SCF, by analyzing and measuring the level of disclosure in financial information and non-financial information in the financial reports of companies listed and not listed on the Algiers Stock Exchange, by preparing a disclosure index consisting of 119 An item.

This study reached several results, the most important, insufficient disclosure in the financial reports of companies listed on the stock exchange and the adequacy of disclosure in companies not listed on the stock exchange, as well as the existence of a close relationship between the adequacy of disclosure. In financial reports and the level of disclosure in financial and non-financial information.

Key words: accounting disclosure, financial information, non-financial information, financial statements, financial reports.

Jel Classification Codes: M41, M42

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في ضمان تدفق المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، كما يُعتَبَر أيضاً من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي لها دور كبيراً في زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تُظهِرُها القوائم المالية والتي يستخدمها المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في الحكم على رشادة قراراتهم الاستثمارية والائتمانية في المنشأة، لأن الهدف الرئيسي للإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية.

كما أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية تجاه المنشأة التي تتوسع في إفصاحاتها وهذا لِمَا يتم من توصيله من بيانات محاسبية ومعلومات مالية تساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يُجنِّب الإدارة مشاكل الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين قواعد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي وكفايته في التقارير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر ؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة يتوجب علينا اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وإلى:

- تشخيص كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر؛
- التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر؛
- صياغة مقترح لتعزيز كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

منهجية البحث: في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال جمع المفاهيم والمعلومات التي لها علاقة بالموضوع، وكذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال استقراء بنود القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر وقياسها بواسطة مؤشر الإفصاح لمعرفة مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، كما تم استخدام المنهج التحليلي الجانب التطبيقي من خلال تحليل مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، وهذا بالاعتماد على البيانات التي يقدمها مؤشر الإفصاح.

2. المفهوم الإفصاح

تعددت الكتابات حول الإفصاح من عدة باحثين ومنظمات وفي ما يلي نذكر أهمها:

1.2. مونيتز (Moonitz) "يجب على التقارير المحاسبية أن تُفصِحَ عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة." (ربا ماجد، 2017، صفحة 84)

2.2. هاندريكسن (Hendrickson) "الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تُظْهِر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها." (الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)

3.2. الشيرازي "يُعْرَفُ الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية." (الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

3. متطلبات الإفصاح المحاسبي

يرى البعض أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1.3. متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والأسس والعرف المحاسبي والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإعداد ونشر القوائم المالية، ونظراً لأن هناك سياسات محاسبية مختلفة يمكن إتباعها في معالجة الموضوع الواحد، فإنه يتعين على الإدارة أن تختار ما يعتبر في تقديرها أكثر السياسات ملاءمةً لظروف المنشأة بما يكفل تصوير مركزها المالي ونتائج أعمالها تصويراً سليماً. (أبو الفتوح، 1996، صفحة 50)

كما تختلف السياسات المحاسبية من وقت لآخر ومن منشأة لأخرى، ولا بد أن نعترف باختلافنا في تطبيق السياسات المحاسبية، لذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية، ويوجد ثلاثة اعتبارات يجب أن تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتقييمها من قبل إدارة المنشأة عند إعدادها لقوائمها المالية الختامية وهي الحيطة والحذر، الحقيقة أو الجوهر قبل الشكل، الأهمية النسبية؛ كما أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ينتج عنه قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تُمكِّن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها. (رزق، 2006، الصفحات 374-375 بتصرف)

2.3. متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة: يعتبر الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة من أهم الإفصاحات، وذلك لاطلاع المستفيدين من القوائم المالية على العمليات التي تمت بين المنشأة والأطراف ذوي العلاقة، والهدف من هذا هو الإفصاح وبشكل واضح عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع الأطراف ذوي العلاقة سواء كان لهم أرصدة في آخر العام أو عدمه، ويلزم أن يشمل الإفصاح تحديداً لذوي العلاقة وطبيعتها ونوع العمليات وقيمتها وأرصدتها. (ابراهيم الحميد، 2009، صفحة 633)

3.3. متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: الأحداث اللاحقة هي تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة والتي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأحداث في هذا المجال (إلدون س و هندريكسن، 2008، الصفحات 776-777 بتصرف):

1.3.3. الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير التي تظهرها القوائم المالية: وتبرز هذه الأحداث من المعرفة غير الكاملة خلال الفترة المحاسبية، وتؤدي هذه الأحداث إلى تغيرات في القيم المقدرة نتيجة للمعرفة المكتسبة اللاحقة على تاريخ الميزانية مثل (إفلاس أكبر عملاء المنشأة خلال هذه الفترة، التقدير الخاطئ للديون المشكوك فيها) فلو أتيحت هذه المعلومات مبكراً وبدرجة كافية، وجب تعديل القوائم المالية قبل نشرها وإذا كانت المعلومات السابقة متأخرة فإنه يفصح عنها بوسائل أخرى ما لم تعتبر القوائم خاطئة.

2.3.3. الأحداث التي تؤثر على استمرار التعبير الصادق لقيم الميزانية العمومية أو العلاقات بين أصحاب الحقوق: لا يؤثر هذا النوع من الأحداث بصورة مباشرة على القوائم المالية للسنة السابقة، بل يرجح تأثيرها بصورة جوهرية على القرارات التي تعتمد على هذه القوائم، وتتضمن هذه الأحداث ما يلي:

- الأحداث التي تؤثر بصورة جوهرية على الهيكل المالي للمنشأة، أو على العلاقات الحالية أو المستقبلية بين أصحاب الحقوق فيها؛
- الأحداث التي تؤثر على الدخل المحتمل أو التوزيعات المحتملة للفترة التي تلي الفترة التي تتضمنها التقارير أو الفترات التالية.

حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) أن هذه الأحداث لا تتطلب تعديلا بل نَصَحَ بالإفصاح عنها، ويعتبر الإفصاح الصحيح عن هذه الأحداث مهما مثلما هو بالنسبة للأحداث المشابهة التي تحدث خلال فترة التقرير.

3.3.3. الأحداث التي قد تؤثر على العمليات أو القيم المستقبلية بدرجة مهمة: وتؤدي هذه الأحداث إلى آثار غير معروفة أو غير مؤكدة على الدخول والقيم المستقبلية، ومن أمثلة ذلك (ظروف السوق، الأسعار المؤثرة على المنشأة، السياسات الإدارية الجديدة، توقيع عقد رئيسية، ظروف اقتصادية)، حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أن الإفصاح عن هذه الأحداث يكون مطلوباً، حيث تطبق هذه التوصيات التي تم التطرق لها سالفاً على الإفصاح في القوائم المالية التي تم مراجعتها.

مما سبق نستنتج أن هناك أحداث لها تأثير مباشر على القوائم المالية وأحداث ليس لها تأثير مباشر، لهذا يجب على المنشأة الإفصاح عنها من أجل تقديم معلومات أفضل لمستخدمي القوائم المالية.

3..4. متطلبات الإفصاح عن الشكوك حول استمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المنشأة، حيث بناءً على الفقرة 23 من المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"، يجب على إدارة المنشأة عند إعدادها للقوائم المالية إجراء تقييم لمدى قدرة المنشأة عل البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية عل أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لتصفية المنشأة أو التوقف عن النشاط أو ليس لديها بديل حقيقي سوى أن تفعل ذلك، وفي حالة أن المنشأة غير مستمرة يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد وكذلك عندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار أن المنشأة مستمرة. (رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، 2010، صفحة 93)

5.3. متطلبات الإفصاح عن الالتزامات المحتملة: الالتزامات المحتملة هي الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد من الممكن أن ينتج عنها أثر مالي عند التسوية، مثل (القضايا المرفوعة ضد المنشأة، المنازعات مع أطراف أخرى)، وعندما تتأكد بعض الالتزامات تدخل ضمن بند من بنود القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت والتي لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية. (رزق، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، 2006، الصفحات 379-380 بتصرف)

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن للإفصاح متطلبات متعددة أهمها السياسات المحاسبية وكذلك العمليات مع ذوي العلاقة، الأحداث اللاحقة، الشكوك حول استمرار المنشأة والالتزامات المحتملة، كل هذه المتطلبات تساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. تحليل النتائج

1.4. مؤشر الدراسة: لمعرفة كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المعلومات في المالية والمعلومات غير المالية، حيث تم صياغة بنود هذا المؤشر من بنود مالية وبنود غير مالية مقسمة إلى محورين مبينين كالآتي:

1.1.4. المحور الأول خاص بالأبعاد المالية للإفصاح عن المعلومات المالية

يتكون هذا المحور من 72 بنداً تمت صياغتها بالاعتماد على أسس وقواعد النظام المحاسبي المالي، حيث يشمل هذا المحور 06 أبعاد مالية، البعد الأول خاص بعرض القوائم المالية ويتكون من 05 بنود، أما البعد الثاني خاص بالميزانية ويتكون من 20 بنداً، البعد الثالث يخص جدول حساب النتائج ويتكون من 16 بنداً، البعد الرابع خاص بجدول سيولة الخزينة ويتضمن 16 بنداً، البعد الخامس خاص بجدول تغير الأموال الخاصة ويحتوي على 05 بنود، أما البعد السادس يخص قائمة الملاحق ويتألف من 10 بنود.

2.1.4. المحور الثاني خاص بالأبعاد غير المالية للإفصاح عن المعلومات غير المالية

يتكون هذا المحور من 47 بنداً تمت صياغتها من التقارير السنوية وتقارير التسيير وتقارير مجلس الإدارة للشركات الاقتصادية الجزائرية، ويشمل هذا المحور 06 أبعاد غير مالية، البعد الأول يخص المعلومات العامة عن الشركة ويتكون من 12 بنداً، أما البعد الثاني يخص المعلومات الهامة عن الشركة ويتكون من 10 بنود، أما البعد الثالث يضم سياسة الموارد البشرية للشركة ويتكون من 11 بنداً، والبعد الرابع خاص بالسياسة الاجتماعية للشركة ويتألف من 06 بنود، أما البعد الخامس يعبر عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة ويتكون من 04 بنود، والبعد السادس يشمل السياسة البيئية للشركة ويتألف من 04 بنود.

3.1.4. درجات مؤشر الإفصاح

يتكون مؤشر الإفصاح من 119 بنداً، تم تحديد درجة لكل بند منه وهذا حسب سُلّم ريكارت الثلاثي وتتراوح من 0 إلى 2 وهي الدرجة 0، الدرجة 1، الدرجة 2، ففي المحور الأول تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن غير مطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه ومطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما بخصوص البنود التي لا تكون موجدة أصلاً في القوائم المالية فهي تعتبر بنود غير مفصح عنها وتمنح الدرجة 0 أيضاً ما عدا بعض البنود التي تخض المجمعات.

وفي المحور الثاني تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن بدون توسع، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه وبتوسع.

2.4. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في التقارير المالية التي تقدمها الشركات الاقتصادية الجزائرية المطبقة لأحكام النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية.

1.2.4. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 106 قائمة مالية و24 تقريراً سنوياً لخمسة شركات اقتصادية جزائرية منها ثلاثة شركات مدرجة في بورصة الجزائر (مجمع صيدال، سلسلة الأوراسي للفندقة، أن سي أ الرويبة)، وشركتين غير مدرجتين في بورصة الجزائر (مجموع سوناطراك، الشركة المركزية لإعادة التأمين) كما تم استبعاد الشركات التي لا تخضع للنظام المحاسبي المالي كالمصارف والبنوك.

2.2.4. فترة الدراسة: حددت فترة الدراسة بـ 05 سنوات متتالية ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، حيث تجمع المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لهذه الفترة ويتم قياس كفاية الإفصاح بواسطة المؤشر الذي تم إعداده، وبعدها تعالج المعلومات المُجمّعة بواسطة استخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية وخصائص الشركة (طبيعة النشاط، حالة الإدراج في بورصة الجزائر).

3.4. قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: وتتمثل في الآتي:

1.3.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية و أبعاده المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 1: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.922	0.850	73.719	0.000	0.535	0.471	8.586	0.000
	المتغير 2	0.803	0.645	23.602	0.000	-1.572	1.486	4.858	0.000
	المتغير 3	0.244	0.059	0.822	0.381	0.744	0.361	0.907	0.381
	المتغير 4	0.876	0.767	42.816	0.000	0.829	0.560	6.543	0.000
	المتغير 5	0.915	0.838	67.231	0.000	0.981	0.200	8.199	0.000
	المتغير 6	0.522	0.272	4.866	0.046	1.237	0.311	2.206	0.046

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من أجل معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة والأبعاد المالية المفسرة (عرض القوائم المالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبرت فيه متغيرات (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) متغيرات مستقلة ومتغير مستوى الإفصاح في المعلومات المالية كمتغير تابع، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الرابع، المتغير الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (73.719، 23.602، 42.816، 67.231، 4.866) بدلالة sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.046) على التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 85% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية 0.471، وهذا يعني أنه كلما تحسنت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.471 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 64.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع وكما بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 1.486، وهذا يعني أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 1.486 وحدة؛ إضافة إلى أن المتغير المستقل الرابع الذي يفسر 76.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بلغت 0.560، ويعني

هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 0.560 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 83.80% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بلغت 0.200، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.200 وحدة؛ وأيضاً المتغير المستقل السادس يفسر 27.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بلغت 0.311، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.311 وحدة، أما المتغير المستقل الثالث فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.822 بمستوى دلالة sig 0.381 غير دال إحصائياً وهذا يدل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.

2.3.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية و أبعاده غير المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 2: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

Sig	T	Beta		Sig	F	R^2	R	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
		$x'_{1....6}$	Constant						
0.000	8.184	1.170	-0.642	0.000	66.984	0.837	0.915	المتغير 1	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
0.000	13.122	0.614	0.129	0.000	172.176	0.930	0.964	المتغير 2	
0.000	12.530	0.596	0.263	0.000	157.006	0.924	0.961	المتغير 3	
0.731	0.351	0.283	0.438	0.731	0.123	0.009	0.097	المتغير 4	
0.000	4.684	0.754	0.331	0.000	21.940	0.628	0.792	المتغير 5	
0.005	3.389	0.694	0.351	0.005	11.484	0.469	0.685	المتغير 6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

لتفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وبين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة، الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة، الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة، الإفصاح عن السياسة البيئية)، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير

الثالث، المتغير الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (66.984، 172.176، 157.006، 21.940، 11.484) بدلالة sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.005) على التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 83.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة قيمة 1.170، وهذا يعني أنه كلما زادت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 1.170 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 93% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت Beta في كمية الإفصاح عن المعلومات الهامة في الشركة قيمة 0.614، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.614 وحدة؛ كذلك أن المتغير المستقل الثالث أيضاً يفسر 92.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بلغت 0.596، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بقيمة 0.596 وحدة؛ إضافة إلى المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 62.80% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بلغت 0.754، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.754 وحدة، وكذلك المتغير المستقل السادس يفسر 46.90% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في السياسة البيئية 0.694، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في السياسة البيئية بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح بمقدار 0.694 وحدة؛ أما المتغير المستقل الرابع فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.123 بمستوى دلالة sig 0.731 وهو غير دال إحصائياً وهذا دليل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية على مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.

4.4. قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: وتتمثل فيما يلي:

1.4.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية و أبعاده المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 3: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.772	0.595	11.771	0.009	0.849	0.338	3.431	0.009
	المتغير 2	0.952	0.907	77.695	0.000	0.519	0.409	8.814	0.000
	المتغير 3	0.179	0.032	0.266	0.620	0.881	0.182	0.516	0.620
	المتغير 4	0.672	0.452	6.588	0.033	-0.479	1.877	2.567	0.033
	المتغير 5	0.119	0.014	0.114	0.744	1.038	0.060	0.338	0.744
	المتغير 6	0.936	0.875	56.205	0.000	0.957	0.795	7.497	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة) وبين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الرابع، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (11.771، 77.695، 6.588، 56.205) بمستوى دلالة (0.009، 0.000، 0.033، 0.000) على التوالي وهي دالة إحصائياً، كما توضح النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 59.50% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية 0.338، وهذا يفسر أن كلما زادت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.338 وحدة؛ كما نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 90.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 0.409، وهذا يدل على أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.409 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الرابع يفسر 45.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بلغت 1.877، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 1.877 وحدة؛ والمتغير المستقل السادس الذي يفسر 87.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في قائمة الملاحق بلغت 0.795، ويعني هذا أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في قائمة الملاحق بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.795 وحدة؛ كما أظهرت النتائج عدم معنوية

انحدار المتغير المستقل الثالث والخامس حيث بلغت قيمة F (0.266، 0.114) بمستوى معنوية sig (0.620، 0.744) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً.

2.4.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير غير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية و أبعاده غير المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 4: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x'_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية	المتغير 1	0.968	0.937	118.182	0.000	-1.042	1.932	10.871	0.000
	المتغير 2	0.915	0.837	40.933	0.000	-0.211	1.236	6.398	0.000
	المتغير 3	0.957	0.916	86.721	0.000	0.166	0.720	9.312	0.000
	المتغير 4	0.973	0.946	139.606	0.000	0.503	0.622	11.816	0.000
	المتغير 5	0.913	0.834	40.064	0.000	0.461	0.578	6.330	0.000
	المتغير 6	0.867	0.753	24.328	0.001	0.504	0.543	4.932	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

تبين نتائج الجدول أعلاه العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة) والمتغيرات المستقلة (الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة، الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة، الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة، الإفصاح عن السياسة البيئية)، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة وذلك من خلال قيم F البالغة (118.182، 40.933، 86.721، 139.606، 40.064، 24.328) بمستوى دلالة sig (0.000، 0.000، 0.000،0.000، 0.000، 0.001) على التوالي وهي دالة إحصائياً، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 93.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة 1.932، وهذا يدل على أنه كلما تحسنت وحدة من كمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة زاد مستوى الإفصاح في

المعلومات غير المالية بمقدار 1.932 وحدة، كما نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 83.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta في كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بلغت 1.236، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 1.236 وحدة، كما أن المتغير المستقل الثالث يفسر 91.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بلغت 0.720، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بقيمة 0.720 وحدة، كذلك المتغير المستقل الرابع يفسر 94.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta لكمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية بلغت 0.622، وهذا يدل أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.622 وحدة، وكذلك المتغير المستقل الخامس يفسر 83.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة 0.578، ويدل هذا أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح بمقدار 0.578 وحدة، أما المتغير المستقل السادس فهو يفسر 75.30% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta في كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بلغت 0.543، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في السياسة البيئية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.543 وحدة.

5.4. اختبار الفرضيات: تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات الحسابية ولاختبار فرضيات الدراسة، الفرضية الأولى، الفرضية الثانية، الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة، وكذلك لتأكيد ودعم النتائج المتوصل إليها.

1.5.4. اختبار الفرضيات في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 17.823 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 76.727 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 46.301 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 11.545 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 7.483 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 2.638 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.019 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: تم اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد غير المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للمعلومات العامة عن الشركة البالغة 18.299 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات العامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة للمعلومات الهامة عن الشركة 5.041 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الهامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الموارد

البشرية 2.901 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.012 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الموارد البشرية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وبلغت قيمة T المحسوبة للسياسة الاجتماعية 1.000 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.334 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الأمن والسلامة في الشركة 2.201 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.045 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الأمن والسلامة في الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة للسياسة البيئية بلغت 2.086 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.056 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات المدرجة في البورصة 27.897 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في الشركات المدرجة في البورصة 6.848 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

2.5.4. اختبار الفرضيات في الشركات غير المدرجة في بورصة الجزائر:

الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 7.435 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 12.867 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 28.500 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 47.489 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 17.000 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة لقائمة الملاحق تساوي 3.851 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.004 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية

البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: تم اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد غير المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للمعلومات العامة عن الشركة البالغة 15.309 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات العامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة للمعلومات الهامة عن الشركة 9.400 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الهامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الموارد البشرية 6.039 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الموارد البشرية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وبلغت قيمة T المحسوبة للسياسة الاجتماعية 3.348 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.009 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الأمن والسلامة في الشركة 3.910 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.004 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الأمن والسلامة في الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك قيمة T المحسوبة للسياسة البيئية بلغت 3.748 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.005 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات غير المدرجة في البورصة 22.476 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية غير المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في الشركات غير المدرجة في البورصة 7.017 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية غير المدرجة في بورصة الجزائر.

5. الخاتمة

بعد تحليل كفاية الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، تبيّن من خلال النتائج المتوصل إليها أن الشركات المدرجة في البورصة قدمت من خلال قوائمها المالية كمية من الإفصاحات المالية بنسبة 65% وهي تُعْتَبَر كافية من حيث الكمية وهذا حسب معيار الحد الأدنى في هذه الدراسة لكن غير مُلْتَزَم في الإفصاح عنها وفق ما أقرَّه النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى أنها لم تفصح بالقدر الكافي عن قوائم الملاحق، كذلك لم تفصح بالقدر الكافي عن معلوماتها غير المالية من خلال تقاريرها المالية حيث بلغت نسبة الإفصاح 22.15% الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية إفصاحها بنسبة 48.12% في تقاريرها المالية، بينما الشركات غير المدرجة في البورصة هي أيضاً قدمت من خلال قوائمها المالية كمية من الإفصاحات المالية بنسبة 57% وهي تُعْتَبَر كافية من حيث الكمية وهذا حسب معيار الحد الأدنى لكن غير مُلْتَزَم في الإفصاح عنها وفق ما أقرَّه النظام المحاسبي المالي، كذلك الشركات غير المدرجة في البورصة لم تتوسع في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية في تقاريرها السنوية حيث بلغت نسبة إفصاحها 46.90% والتي هي أعلى من

نسبة مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة الأمر الذي أدى إلى كفاية الإفصاح بنسبة 53% في تقاريرها.

التوصيات: من أجل تحسين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، نتقدم بالتوصيات التالية:

- ينبغي على الشركات الاقتصادية الجزائرية إعطاء أهمية بالغة لقائمة الملاحق وخاصة لجدول تطور التثبيتات، جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة، جدول المساهمات، جدول المؤونات وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون وهذا من أجل زيادة مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها؛
- نرى ضرورة تكييف نماذج عرض جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة مع البنود التي نص عليها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهذا من أجل زيادة كمية الإفصاحات المالية في كلا الجدولين المذكورين؛
- نوصي الشركات الاقتصادية الجزائرية بالتوسع أكثر في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية من خلال تقاريرها السنوية، وهذا من أجل إعطاء نظرة شاملة عن الشركة وعن نشاطها بالنسبة للأطراف المهتمة بها وكذلك من أجل تقديم تقارير مالية تلبي احتياجات مستخدميها؛
- ينبغي على القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر إعداد نموذج للتقارير التي تحتوي على المعلومات غير المالية تلتزم به جميع الشركات الاقتصادية التي تمارس نشاطها داخل الجزائر، وهذا من أجل ضمان الحد الأدنى من المعلومات غير المالية؛

آفاق البحث: من خلال هذه الدراسة حاولنا تفسير العلاقة التي تربط مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية بكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وهذا عن طريق إعداد مؤشر لقياس الإفصاح في التقارير المالية، وفي هذا الصدد يمكن مواصلة الدراسات والأبحاث التي لها علاقة بالإفصاح والمتمثلة في:

- كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية ودوره في تفعيل أداء السوق المالي؛
- الإفصاح المحاسبي ومحفزات الدخول إلى السوق المالية الجزائرية؛
- تكلفة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وعلاقتها بجودة التقارير المالية للشركات الاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

إلدون س، و هندريكسن. (2008). النظرية المحاسبية. (أبوزيد كمال خليفة، المترجمون) مصر: جامعة الاسكندرية.

بصول ربا ماجد. (2017). *أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية*. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

جميل حسين غافل البديري. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مسخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14* (العدد 1).

حنان قسوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (دراسة تطبيقية حول بعض الشركات الاقتصادية بولاية سطيف). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

طلال محمد الججاوي، و فرات المالكي. (2017). *الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزع.

طلال محمد علي الججاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي. (2017). *قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

طلال محمد علي الججاوي، و محمد آل فتح الله. (2017). *الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

عادل رزق. (2006). *دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار*. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.

عادل رزق. (2010). *إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق*. مصر: مجموعة النيل العربية.

عبد الرحمان ابراهيم الحميد. (2009). *نظرية المحاسبة*. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

علاء عنقة. (2012). الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها. 6. كلية الاقتصاد: جامعة حلب بسوريا.

علي فضالة أبو الفتوح. (1996). *المحاسبة الدولية*. القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

محمد مطر، و موسى السويطي. (2012). *التأصيل النظري للمؤسسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

نبيل قليل. (2012). أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة ميناء الجزائر). 27-28. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

وليد ناجي الحيالي. (2007). *نظرية المحاسبة*. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك.